

حكومة المحاصصة تعتبر الانقلاب الأول على الثورة

الخبر:

أعلن رئيس الوزراء عبد الله حمدوك عن أسماء التشكيلة الوزارية الجديدة، حيث جاءت التشكيلة الجديدة عبر محاصصات حزبية وجبهوية، بين القوات المسلحة، وأحزاب الحرية والتغيير بمكوناتها المتعددة، والحركات المسلحة الموقعة على اتفاق سلام جوبا، وقد سبق هذا الإعلان إضافة ثلاثة من رؤساء الحركات المسلحة إلى المجلس السيادي، ليصبح عدد أعضاء المجلس أربعة عشر عضواً، وستكتمل بقية المحاصصات بتوزيع حكام الولايات ووكلاء الوزارات وكل طاقم الحكومة.

التعليق:

حينما اندلع الحراك في السودان، وأسقط نظام الإنقاذ، كانت الهتافات تطالب بحكومة كفاءات في إشارة واضحة لرفض الأحزاب السياسية، وبالطبع رفض الحكم العسكري كذلك، وبما أن هذه الكفاءات تعني الكفاءات الإدارية التي لا تنتمي لمنظومة سياسية في نظر المنادين بها، كان هناك لبس واضح بين الإدارة والسياسة، وبين القائد والمدير، وعلى هذا الأساس تم اختيار كفاءات ظنوا أنها قادرة على إخراج البلاد من كبوتها! ولكن مع مرور الأيام اكتشف الناس أن الحالة انحدرت من سيئ إلى ما هو أسوأ منها، بل صار البلد يسير نحو الهاوية بعجلة متسارعة، وهنا وجد السياسيون ضالتهم فأعلنوا انقلابهم على فكرة الكفاءات واستبدلوا بها ما هو أشد سوءاً وهي حكومة المحاصصات، التي تعتمد بشكل أساسي على تقاسم السلطة فيما بينهم، وقد احتاجت محاصصات تقاسم السلطة إلى أربعة أشهر حتى وصلوا إلى اتفاق يعتبر الانقلاب الأول على شعارات الثورة.

إن هؤلاء السياسيين يتفقون في انعدام برنامج سياسي واضح، ورؤية سياسية مفصلة من مبدأ سياسي واضح وصحيح، غير أنهم يختلفون في كل شيء! فقبل أن يؤدي الوزراء القسم، صرح وزير المالية بأنه لم يقبل بالوزارة إلا ليعضن المال الكافي لاستحقاقات سلام جوبا، وفي هذا يختلف مع ما قاله رئيس الوزراء بأن أولى الأولويات هو الموضوع الاقتصادي، وحل الضائقة المعيشية التي يعاني منها الناس. ومن يعيش سيرى اختلافاً كثيراً وكبيراً سيمهد للانقلاب الثاني.

صحيح أن الحكم يحتاج إلى كفاءات، ولكن كفاءات سياسية، وليست كفاءات إدارية، لأن الحكم هو عمل سياسي وليس عملاً إدارياً، ومن أهم مقومات الكفاءات السياسية هي الرؤية السياسية المبنية على فكرة سياسية شاملة لجميع شؤون الحياة، ولم يمر على الكرة الأرضية إلا ثلاثة أفكار سياسية شاملة، هي النظام الشيوعي الذي انتهى بانهيار الاتحاد السوفيتي، وما نراه ونسمعه من دعوة اشتراكية ما هي إلا حركة مذبوح لا تلبث أن تخمد، وثانيها النظام الرأسمالي الذي يكتوي العالم بنيرانه، حيث يتمنى الجميع الفكاك منه إلا الفئة المتسلطة على الحكم. وأما الثالث وهو نظام الإسلام، فهو ضالتنا المنشودة، وأصلنا المفقود الذي نسعى دوماً للوصول إليه، فنظام الإسلام هو وحده القادر على إنتاج كفاءات سياسية قادرة على قيادة العالم بفكرة سياسية صحيحة في ظل الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَيَكُونُ خُلَفَاءُ فَيَكْتُرُونَ» قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «فُوا بِبَيْعَةِ الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلِ، أَعْطَوْهُمْ حَقَّهُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ سَأَلَهُمْ عَمَّا اسْتَرَعَاهُمْ».

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

المهندس حسب الله النور – ولاية السودان